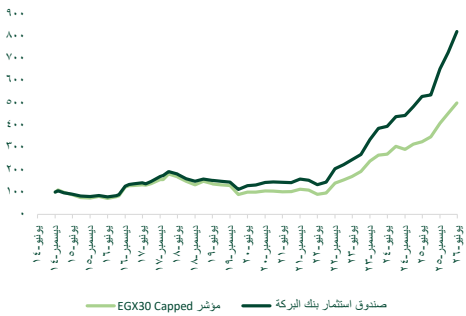


محفظة الصندوق

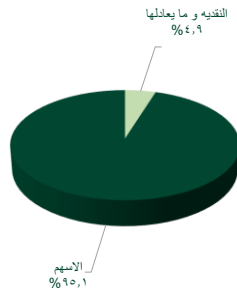
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٦	١٣,٠%
العائد منذ بداية العام	٢٥,٦%
٢٠٢٥	٤٧,٣%
٢٠٢٤	٣٢,٣%
منذ ٥ سنوات	٤٦٨,٥%
منذ التأسيس	١٠٢٢,٣%

الاداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق

- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للشعب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين

- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع

- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو ٢٠٠٦
سعر الوثيقة ج.م	٥٨٨,١٠ ج.م
إجمالي التوزيعات من التأسيس	٦٥,٦٠ ج.م
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGSAFA
كود روفيزر الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٨

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك البركة مصر	
تليفون	١٩٣٧٣
فاكس	+٢٠٢٠٣٣٧١١٤٥٣
العنوان الإلكتروني	http://www.albaraka-bank.com/

السوق الأمريكي

شهد السوق الأمريكي ارتفاعا قويا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، حيث ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بنسبة ١٤,٩%، مما أدى إلى تعويض جميع الخسائر التي تكبدها خلال الربع الأول من العام، ليهيئ النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على ارتفاع قدره ٩,٦%. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعا بشكل رئيسي بعاملين أساسيين:

- انخفاض أسعار النفط:** أدى اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط وإثارة المخاوف بشأن استمرار الضغوط التضخمية، إلا أن أسعار النفط تراجعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني مع الحصار المخاوف المتعلقة بالإمدادات وتراجع احتمالات استمرار الحرب لفترة طويلة، مما ساهم في انخفاض المخاوف بشأن استمرار التضخم.
- قوة أرباح الشركات:** أعلنت معظم الشركات الأمريكية، وخاصة شركات التكنولوجيا الكبرى، عن نتائج مالية تجاوزت توقعات الأسواق، مما عزز ثقة المستثمرين في فرص النمو المستقبلية.

ونشير إلى أن معدل التضخم في الولايات المتحدة ارتفع من ٢,٤% في فبراير ٢٠٢٦ إلى ٤,٢٥% في مايو ٢٠٢٦ نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والسلع الأساسية، بينما ارتفع التضخم الأساسي من ٢,٥% إلى ٢,٩% خلال الفترة نفسها، متبعا أكثر عن مستهدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ ٢,٠%. وقد أدى ذلك إلى تباين وجهات النظر بين أعضاء الاحتياطي الفيدرالي، حيث أيد نصف أعضاء اللجنة المصورة رفع أسعار الفائدة خلال الاجتماع الأخير. في المقابل، لم يكشف الرئيس الجديد للاحتياطي الفيدرالي عن موقفه، مؤكدا أن القرارات ستستند من اجتماع إلى آخر استنادا إلى أحدث البيانات الاقتصادية.

ونرى أن مشكلة التضخم الحالية تعود في المقام الأول إلى صدمات جانب العرض. ومع توسل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق إطاري، فقد تلاشت معظم عازلة المخاطر المرتبطة بالحرب من أسعار النفط. وفي حال إعادة فتح الميناء وفقا للخطة، نتوقع مزيدا من التراجع في أسعار النفط مع زيادة متجدد دول مجلس التعاون الخليجي لإنتاجهم، إلى جانب عودة إيران لزيادة إنتاجها بعد رفع العقوبات، وهو ما قد يدفع أسعار النفط للعودة إلى مستويات السنين دولارا للبرميل. إضافة إلى ذلك، يمثل العامل الثاني وراء ارتفاع التضخم هو زيادة الرسوم الجمركية، إلا أن الصنعة الأولية لهذه الرسوم قد تجاوزت الآن عامها الأول، ومن المتوقع أن يبدأ تأثيرها على معدلات التضخم المستقبلية في التراجع.

وبناء على ذلك، لا نرى مبررا لرفع أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٢٦، بل نعتقد أن الاحتياطي الفيدرالي سيرجح الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير. وإذا ظل الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران قائما، فقد يتراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، مما يهدد الطريق لاستئناف سياسة التيسير النقدي خلال عام ٢٠٢٧.

وفي الختام، فقد كانت الأسواق تتداول منذ أسابيع على أساس افتراض انتهاء الصراع فعليا، حتى قبل التوقيع الرسمي على الاتفاق، وهو ما من شأنه دعم استمرار الاتجاه الصاعد لأسواق الأسهم. ومع ذلك، تبقى المخاطر السلبية مرتفعة طالما استمر الصراع.

الأسواق الناشئة

تحركت الأسواق الناشئة بصورة عامة بالتوازي مع السوق الأمريكية، ولكن بمكاسب أكبر، حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ٢٣,٣% خلال الربع الثاني، ليهيئ النصف الأول من عام ٢٠٢٦ مرتفعا بنسبة ٢٢,٧%. ويرجع هذا الأداء بشكل رئيسي إلى المكاسب القوية في كل من كوريا الجنوبية (١١٨,٢%) وتايوان (٦١,٧%)، وهو ما يعكس الوزن الكبير لشركات التكنولوجيا العملاقة في كلا السوقين، والتي لا تزال تستفيد من استمرار الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

في المقابل، تراجع السوق الصيني بنسبة ١٥,٩% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، في ظل استمرار مخاوف المستثمرين بشأن ضعف الاستهلاك المحلي، واعتبارهم أن إجراءات التحفيز الحالية غير كافية لدعم تعاف اقتصادي مستدام.

وقد أدت هذه التطورات إلى تغيرات جوهرية في الأوزان النسبية لل دول داخل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، حيث تراجعت الصين من أكبر مكون في المؤشر إلى ثالث أكبر مكون، بعد انخفاض وزنها من نحو ٣٠% إلى حوالي ٢٠%. وفي المقابل، ارتفعت أوزان تايوان وكوريا الجنوبية من ١٠% إلى ١٤% و ٣٨% إلى ٣١% على التوالي.

ونعتقد أن الأسواق الناشئة ستمتد بشكل رئيسي من ضمن توقعات السياسة النقدية العالمية وارتفاع شهية المستثمرين للمخاطرة. ويتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة حاليا عند مضاعف ربحية مستقبلي يبلغ ١٢,٢ مرة، وهو أقل ب ٤٠% من متوسط السوق الأمريكي الذي يتداول عند مضاعف ربحية مستقبلي يبلغ ٢٢,٠ مرة. ولذلك، نتوقع أن تواصل الأسواق الناشئة التحرك بشكل عام بالتوازي مع السوق الأمريكية، مع تقليص فجوة التقييم خلال دورات التيسير النقدي، واتساعها خلال دورات التشديد النقدي.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري بـ ١٠,٥% خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ متمائلا في نفس الاتجاه مع الأسواق الناشئة. من حققت السوق المصرية أداء قويا خلال الربع الثاني، حيث ارتفعت بنسبة ١١,٤%، لتنتهي النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على مكاسب بلغت ٢٠,٧% بالجنه المصري. كما ارتفع سعر صرف الجنيه المصري بنسبة ١١,٠% أمام الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني، مما عوض معظم الخسائر التي تكبدها خلال الربع الأول، ليهيئ النصف الأول من العام منخفضا بنسبة ٢,٩% فقط أمام الدولار. ونتيجة لذلك، أهدت السوق النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على ارتفاع قدره ١٧,٢% بالدولار الأمريكي.

ونشير إلى أن أداء السوق جاء أقل قليلا من نمو الأرباح، حيث ارتفعت أرباح الشركات المدرجة في مؤشر EGX بنسبة ٢٤,١% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، في حين يتداول السوق حاليا عند مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٦ يبلغ ٨,٧ مرة، وهو أقل ب ٧,٦% من متوسط السوق التاريخي البالغ ٩,٣ مرة. كما نلاحظ أن السوق المصرية يتداول أقل ب ٣٠% من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، مقابل متوسط تاريخي يتراوح بين ٢٠% و ٢٥%.

ونعتقد أن السوق المصرية ستواصل التحرك بصورة عامة بالتوازي مع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، ومن ثم يتوقع أن تستفيد من تحسين توقعات السياسة النقدية العالمية. وإذا استأنف الاحتياطي الفيدرالي دورة التيسير النقدي خلال عام ٢٠٢٧، فإنا نتوقع أن تقلص فجوة التقييم بين السوق المصرية ومؤشر MSCI للأسواق الناشئة لتتقرب من متوسطها التاريخي.